المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2005 العـــدد : 4332
الصفحـات : 22 المسلسل : 91

الرسوم الحكومية وتأثيرها في دخول السعوديين

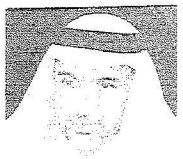

د. عدنان بن عبد الله الشيحة
www.Dr-alshiha.com

الجميع متفائل بارتفاع العائدات النفطية وتوجيهات وحكمة الملك عبد الله بن عبد العزيز ، حفظه الله ، في أن يتم تخفيض الرسوم كما كانت عليه أو أقل. وزيادة الرواتب وتحسين الخدمات والمرافق العامة للارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين حال الكثيرين الذين لم يعد باستطاعتهم الحصول على ضروريات الحياة مثل المسكن والمأكل والمواصلات فضلا عن دفع رسوم الوقود والكهرباء والماء.

أستاذ إدارة المدن المشارك
رئيس قسم التخطيط الحضري والإقليمي
جامعة الملك فيصل

خاضت السعودية تجربة اقتصادية مريرة نهاية الثمانينيات الميلادية جراء انخفاض العوائد النفطية إلى مستويات متدنية جدا، إذ بلغ سعر النفط نحو ستة دولارات للبرميل الواحد. وبسبب الظروف الخارجية التي واجهتها السعودية والمنطقة مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب تحرير الكويت استنزفت أموالا طائلة أثرت في الوضع المالي فانخفض فيها الاحتياطي المالي بل أدى بالحكومة إلى أمر لم يكن معهودا في السابق وهو الاقتراض الداخلي والخارجي. خلال هذه الأزمة المالية للحكومة تم تبني سياسة الترشيد أو ما اتفق على تسميته شد الحزام، فتم تقليل الإنفاق الحكومي إلى أدنى الحدود ما أثر سلبا في النمو الاقتصادي. وبالتالي تراجع متوسط الدخل.

في الوقت ذاته ولتغطية عجز الموازنة العامة تمت زيادة رسوم الخدمات العامة وفرض ضريبة على المنتجات النفطية ما زاد من تكاليف المباشرة وغير المباشرة مثل تكاليف النقل والتصنيع والطاقة. لقد كان لزيادة أسعار الوقود الأثر البالغ في ميزانية المواطنين بجميع فئاتهم ومستوياتهم الاقتصادية، فالكل يحتاج إلى الانتقال من سكنه إلى مكان العمل والتسوق بغض النظر عن مستوى الدخل. لذا تضرر الكثيرون خاصة ذوي الدخل المحدود ولم يكن لديهم حلول أخرى أو بدائل لهذه المعضلة الكبيرة.

لقد كان تجاوب المواطنين في ذلك الوقت منسجما مع توجه الحكومة متفقين على أن على الجميع التعاون في مواجهة هذه الأزمة التي كان يقدر لها ألا تدوم أكثر من عام أو عامين ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه. إلا أن رسوم الخدمات بقيت كما هي دون تغيير للحد عقد من الزمن ما أثقل كواهل المواطنين الذين تغيرت أوضاعهم وتدنى مستوى دخولهم بسبب ازدياد عدد أفراد أسرهم وانحسار الفرص للقبول في الجامعات والحصول على عمل والارتفاع العام للسلع والخدمات، فالكهرباء والمياه التي هي ضرورة من ضرورات الحياة ولا غنى لأي أحد عنها رفعت رسوم جميع الشرائح حتى غدا بعض المواطنين عاجزا عن سدادها، خاصة أنه لم يراع تفاوت الظروف المناخية لمناطق السعودية في التسعيرة ووضع الشرائح المختلفة. فارتفاع الاستهلاك لا يرجع إلى الإسراف في الاستخدام وإنما لأن ارتفاع درجة حرارة الجو التي قد تصل في كثير من الأحيان في فصل الصيف إلى أكثر من 50 درجة مئوية تضطر المواطن إلى استخدام مكيفات الهواء لمدة أطول مقارنة بالمناطق المعتدلة مناخا. أما المياه فهناك مناطق ساحلية لا تبعد سوى بضعة كيلو مترات عن محطات التحلية لا تستفيد من المياه المحلاة، مع أن مياه الآبار التي تصلهم مالحة لا تصلح للشرب ولا حتى للاستحمام وتؤدي إلى الاضرار بتمديدات المياه والصنابير والأدوات الصحية. وهناك طرفة يتناقلها المواطنون الذين يقطنون أحياء لم تصلها المياه المحلاة أن درجة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-08-2005 العـــدد : 4332
الصفحـات : 22 المسلسل : 91

ملوحة الماء عالية لدرجة أن أسماك البحر تستطيع العيش فيه! حتى في حال توزيع المياه المحلاة في بعض أحياء المدن الكبيرة فإنه يتم باستخدام شاحنات نقل المياه وهو أمر يستغرب حدوثه في بلد غني ومتطور مثل السعودية.

أما رسوم التأشيرات ورخصة العمل ورسوم رخصة الإقامة فقد تزايدت لتشكل نسبة كبيرة من دخول الأفراد. وعلى أن البعض يعتقد أن استقدام خادمات وسائقي المنازل ترف وليس ضرورة وهو قد يكون كذلك في بعض الحالات إلا أنه ضرورة ماسة للكثيرين. فهناك حالات يكون الزوج والزوجة يعملان لتغطية مصروفات الحياة المتزايدة وتدبير أمورهم المعيشية. وهناك من لديه والدان كبيرا السن يحتاجان إلى الرعاية المستمرة. وهناك ربات البيوت ممن كبرت سنين ولم يعدن يستطعن القيام بأعباء المنزل أو أن يكون في الأسرة مريض أو معوق يحتاج إلى الملاحظة الدائمة. وحالات أخرى لا يتسع المجال لذكرها.

رسوم الجوازات هي الأخرى عالية جدا مقارنة ببدول أخرى. أذكر أن زميلا في الدراسة في الولايات المتحدة لديه ولدان من مواليد أمريكا قرر استخراج جوازين أمريكيين ليما وما كان عليه إلا الذهاب إلى البريد وتعبئة نموذج صغير وإصدار شيك مصدق أعتقد أنه كان بـ 20 دولارا فقط لا غير قيمة كل جواز! وإرسالهما وما هو إلا أسبوع (على ما أذكر) حتى وصلته الجوازات في صندوق بريده. الـ 20 دولارا لا تتجاوز 75 ريالاً معنى هذا أن الجواز السعودي أربعة أضعاف الجواز الأمريكي. بقي أن أقول إن هذا كان عام 1987 قد تكون الرسوم تغيرت ولكن لا أعتقد بل أكاد أجزم أنها لم تصل إلى 300 ريال. أما قيمة استصدار جواز البحرين فهو نحو 55 ريالا فقط!

من الرسوم المرتفعة والمرهقة لميزانية المواطن رسوم استخدام المركبات فمن رسوم الرخصة التي تبلغ 75 ريالا إلى الاستمارة بـ 300 ريال إلى الفحص الدوري بنحو 70 ريالا إلى اشتراط تأمين الرخصة الذي بلغ حدودا خيالية في الأشهر الماضية تجاوزت الألف ريال للسنة الواحدة لمن هم أقل من 21 عاما. جميع هذه الرسوم عالية مقارنة بمستوى دخول الأفراد وبما تفرضه دول أخرى، بل إن هناك تفكيرا في فرض رسوم على استخدام الطرق وكأن دخل المواطن يتحمل المزيد من الرسوم!

المواطن الذي لم يعدل سلم راتبه لأكثر من 20 عاما أو ذلك الموظف الذي بقي في المرتبة ذاتها لأنه لا توجد وظيفة شاغرة أصبح راتبه يتضاءل أمام معدل التضخم الذي يتزايد سنة بعد سنة من جهة والرسوم الحكومية من جهة أخرى. إن الكثيرين أصبحوا غير قادرين على تحمل الضغوط المالية بل عاجزين عن الوفاء بمستلزماتهم الحياتية الضرورية. ولولا الله ثم جهود الجمعيات الخيرية وأصحاب الأيادي البيضاء من المحسنين لما استطاع الكثيرون من المعوزين وغيرهم سداد ديونهم وتوفير المأكل والمسكن وسداد فواتيرهم.

إن ما نواجهه من مشاكل اجتماعية مثل التفكك الأسري والجريمة والسطو المسلح والمخدرات يعود بلا شك في المقام الأول إلى العجز المالي وتزايد الأعباء الاقتصادية وندرة الفرص الوظيفية وافتقاد الكثير من الشباب الأمل في تحسين أوضاعهم والتطلع للعيش الكريم وتكوين أسرهم والاستقرار النفسي والاقتصادي. لقد ذكرت لأكثر من مرة أن انحسار الطبقة الوسطى يشكل أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني إذ إنها العمود الفقري للاقتصاد، لذا فإن الحكمة تقتضي إعادة بناء الطبقة الوسطى ليس فقط بزيادة دخولهم مباشرة ولكن أيضا بخفض الرسوم الحكومية التي ستؤدي، بمشيئة الله، إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودفع عجلة الاقتصاد إلى مستويات أعلى وتقليل التكاليف الأمنية وتوثيق الترابط الأسري وزيادة الانتماء للوطن. وأهم من هذا وذاك تزايد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الجميع متفائل بارتفاع العائدات النفطية وتوجهات وحكمة الملك عبد الله بن عبد العزيز . حفظه الله . في أن يتم تخفيض الرسوم كما كانت عليه أو أقل. وزيادة الرواتب وتحسين الخدمات والمرافق العامة للارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين حال الكثيرين الذين لم يعد باستطاعتهم الحصول على ضروريات الحياة مثل المسكن والمأكل والمواصلات فضلا عن دفع رسوم الوقود والكهرباء والماء.